جامعة المنصورة
كلية التربية

آليات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في إعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي

إعداد

عبدالرحمن فتحي عبدالرحمن الفقي

إشراف

أ.د/ تودري مرقص حنا
أستاذ أصول التربية المتفرغ
ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث سابقاً
كلية التربية – جامعة المنصورة

أ.د/عبدالودود محمود مكروم
أستاذ أصول التربية المتفرغ
ومدير مركز دراسات القيم والانتماء الوطني
كلية التربية – جامعة المنصورة

أ.د/ محمد السيد الإخناوى
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة المنصورة

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة

العدد ١٢١ – يناير ٢٠٢٣

آليات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في إعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي

عبدالرحمن فتحي عبدالرحمن الفقي

ملخص البحث

استهدف البحث محاولة الوصول إلي تصور تربوي مقترح لتحقيق الاستفادة من نتـائج البحـث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي ، واعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي ، وذلك من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين البحث التربوي وسياسات تطوير التعليم الصناعي ، و تحديـد معوقات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي ، و تحديد آليات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي.

وتوصل البحث الحالي إلى العديد من النتائج أهمها: وجود العديد من معوقات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر منها : غياب سياسة علمية بحثية حقيقية غيـر للتغيرات السياسية ، وغياب نظم الأولويات في البحث التربوي ، وفي ضوء نتائج البحـث تـم ى العديد من آليات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسة التعليم الصناعي التي يمكن من خلالها التغلب على هذه المشكلات أهمها : إنشاء مركز للبحوث التربوية في مجال التعليم تع بالاستقلالية الإدارية والمالية ، تمثيل الباحثين التربويين في مجال التعليم الصناعي فـي أجهزة رسم السياسات التربوية وتنفيذها.

Abstract

The research focused on an attempt to reach a proposed educational vision to achieve benefit from the results of educational research in the preparation of industrial education development policies , The current research relied on the descriptive method , This is done by identifying the nature of the relationship between educational research and industrial education development policies , and identifying the obstacles to benefiting from the results of educational research in preparing industrial education development policies, and identifying mechanisms to achieve benefit from the results of educational research in the preparation of policies for the development of industrial education.

The current research has reached many results, the most important of which are: There are many obstacles to benefiting from the results of educational research in making educational policy in Egypt, including: The absence of a real scientific research policy that is not subject to political changes , and the absence of priority systems in educational research, In light of the results of the research, many mechanisms have been reached to achieve benefit from the results of educational

research in preparing an industrial education policy through which these problems can be overcome, including: Establishing an educational research center in the field of industrial education that enjoys administrative and financial independence , Representing educational researchers in the field of industrial education in educational policy-making and implementation bodies .

مقدمة :

يعتبر البحث العلمي من أبرز مظاهر التقدم العلمي والرقي الحضاري والثقافي إذ لا يمكن العمل بمعزل عن هذه الأداة الجوهرية حيث إنه يعيد تشكيل المجتمعات وتنظيمها فيدخل التطـــور في كل مكان . ويعد البحث التربوي مجالاً من مجالات البحث العلمي فهو يهتم بمعالجة مشكلات وقضايا تربوية ، بهدف الوصول إلى حلول ممكنة ومناسبة لها. كما يسهم فـــي رســـم الـــسياسة التربوية، وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لصنع القرار التربوي . ويمهد البحث التربوي إلى عمليات التغيير والتجديد التربوي وإثراء المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات .(الشرع والزغبي ، ٢٠١١ : ١٤٠١)

ولا شك أن تطوير وتحديث التعليم بصفة عامة والتعليم الصناعي بصفة خاصة في وقتنـــا الحاضر مطلب ملح وضرورة قصوي لأي مجتمع لما يمثله من ثقل حيوي ووسيلة فعالة يعتمـــد عليها المجتمع في نموه واستقراره ، وتزيد أهمية البحث التربوي في التعليم الصناعي كونه أحـــد الآليات الهامة في التوصل إلي أفضل السبل التي تمكن من تطوير الجـــانبين النـــوعي والكمـــي لمخرجاته.

ويعتبر البحث التربوي رافدا مهما من روافد العمل التعليمـــي والتربـــوي ، كونـــه يقـــدم لصانعي القرار وواضعي الخطط والبرامج معلومات تأتي من مصادر موثقة ، والبحث التربـــوي من ناحية أخري يتطلب تحديداً دقيقاً لأولوياته حتي يسهم في مسايرة العمل الميداني ســـواء فـــي مراحل الكشف والتشخيص أم في مراحل العلاج والمتابعة والتقويم ، بالإضافة إلـــي أن تحديـــد الأولويات يعطي المهتمين في مجال التربية والتعليم أساساً ينطلقون منه نحو تناول القـــضايا ذات الأهمية والأولوية مما يسهم في تركيز الجهود وتوجيهها حتي يتحقق أكبـــر قـــدر مـــن الفائـــدة .(الضويان وآخرون ، ٢٠٠٠ : ٦٥)

إن من أهم أهداف البحث التربوي استفادة الميدان من نتائجه من خلال تفعيل تلك النتـــائج في ميدان التربية والتعليم ، ويواجه البحث التربوي عددا من المعوقات التي تحد من كمية إنتـــاج الباحثين ومراكز البحث المتخصصة ، ويمتد تأثيرها إلى ضعف جودة تـــصميم البحـــوث ودقـــة نتائجها وهذا بدوره يقلل الثقة بنتائج هذه البحوث والذي يؤدي إلى الحد من تفعيل نتائجهـــا فـــي

ميدان التربية والتعليم ، ومن هنا تتضح أهمية الدراسة الحالية في محاولة التعرف على أهم آليات تحقيق الاستفادة من نتائج هذه البحوث التربوية في اعداد سياسات تطوير التعليم الثانوي الصناعي .

مشكلة البحث :

يؤكد الواقع أن هناك عددا من البحوث التربوية لا يستفاد منها في علاج المشكلات التي يعانى منها الميدان التربوي ، كما أن القائمين على العملية التربوية يشكون من ضعف معالجة البحوث التربوية للمشكلات التي يعانى منها الميدان التربوي ، وأنهم يشعرون بأن هناك فجوة بين القائمين على البحوث التربوية والقائمين على العملية التربوية ، وأن هذه الفجوة لا تزال قائمة ولم تحل بالصورة المأمولة ، وعلي الرغم من الجهود المبذولة من وزارة التربية والتعليم في تطوير عملية صنع السياسة التعليمية إلا أن هناك دلائل عديدة تؤكد ضعف الارتباط بين السياسة التعليمية ونتائج البحوث التربوية ومن أهم هذه الدلائل ما توصلت له بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الاخناوي ، ١٩٩٤) وكذلك دراسة (الاخناوي ، ١٩٩٥) التي أشارت الي أن معظم التوصيات التي تضمنتها المؤتمرات والبحوث العلمية لم يتم تطبيقها في ميدان التعليم الفني ، **ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:**

- ما طبيعة العلاقة بين البحث التربوي وسياسة التعليم الصناعي ؟
- ما معوقات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي؟
- ما آليات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي ؟

أهداف البحث:

الدراسة الحالية تهدف إلى محاولة الوصول إلي تصور تربوي مقترح لتحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي ، وذلك من خلال:

- التعرف على طبيعة العلاقة بين البحث التربوي وسياسات تطوير التعليم الصناعي .
- تحديد معوقات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي.
- تحديد آليات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي.

أهمية البحث : ***تتضح أهمية البحث الحالي في النقاط التالية:***

- بيان مدى أهمية البحث التربوي في التعليم الصناعي والذي يشكل الأساس في الارتقاء بالمجتمع وحل مشكلاته وصولا إلى مجتمع يساير دول العالم المتقدم .
- طرح كيفية الخروج من أزمة البحث التربوي وهي مسألة فكرية وتربوية هامة ، فالبحث التربوي هو المعول عليه إنتاج وإثراء المعرفة التربوية المتطورة الواقعة والداعمة لعمليات الإصلاح والتجديد التربوي بعيداً عن النمطية والتكرارية والتقليد والتبعية .
- تعزيز ثقة صانعي السياسات التعلمية والمسئولين عن عمليات التخطيط التربوي في نتائج البحث التربوي وكفاءتها وقدرتها علي تغيير الواقع وإصلاحه .
- تقدم هذه الدراسة تصور بأهم آليات تحقيق الاستفادة من نتائج البحوث التربوية في مجال التعليم الثانوي الصناعي في اعداد سياسات تطوير التعليم الثانوي الصناعي .

منهج البحث :

اقتضت طبيعة الدراسة الحالية استخدام المنهج الوصفي نظرا لملاءمته طبيعة الدراسة الحالية ، وللحصول على النتائج المطلوبة من خلال جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج .

عينة البحث وأدواته: ***تحددت عينة الدراسة وأدواتها التي تم استخدامها في:***

- ***استبيان موجه إلى اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية ومعلمي وموجهي ومديري المرحلة الثانوية الصناعية*** بهدف التعرف علي آليات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي.

مصطلحات البحث :

أولا – البحث التربوي : ***Educational Research***

ويمكن تعريفه في الدراسة الحالية اجرائيا بأنه : البحث الذي يقوم به طلاب الدراسات العليا للحصول علي درجات علمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في تخصص أصول التربية ، والذي يتم إنجازه تحت إشراف أساتذة أكاديميين متخصصين في مجال البحث.

رابعاً – سياسات تطوير التعليم الصناعي ***The development of industrial education policies:***

ويمكن تعريفها في الدراسة الحالية اجرائيا بأنها : " مجموعة الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم ، والتي تتمثل في : الخطة الاستراتيجية (٢٠١٤ – ٢٠٣٠)،

واللوائح والقوانين والإجراءات المنظمة للعمل التعليمي داخل المدرسة الثانوية الصناعية ، تحقيقاً للأهداف القومية للتعليم ، وتلبيةً لاحتياجات ومتطلبات المجتمع " .

وبالرجوع لبعض الدراسات العلمية ذات الصلة بالموضوع تبين أن:

٠) **توجد دراسات تؤكد علي أهمية البحوث التربوية وضرورة تطويرها .**

- **حيث توصلت دراسة: (يوسف ، ٢٠١٥)** إلي مجموعة من النتائج أهمها إجماع عينة الدراسة علي أن تطوير البحث التربوي ضرورة ملحة وتتطلب تطوير وتحديث كافة عناصر منظومة البحث العلمي التربوي في ضوء أهداف ثورة يناير في مصر ، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة وجود فلسفة ورؤية واضحة للتعليم العالي بصفة عامة والبحث العلمي بصفة خاصة تنبع من فلسفة المجتمع المصري وحاجاته ومتطلباته وتطلعاته من ناحية ، وتراعي طبيعة العصر الذي نعيش فيه ومتطلباته وتحدياته من ناحية أخري .
- **وتوصلت دراسة : (Treadway, 2015)** إلي مجموعة من النتائج أهمها أن معظم الباحثين يتفقوا علي ان نتائج البحوث ذات الجدوة العالية يمكن أن تكون رصيداً هائلاً لواضعي السياسات ، لأنها تمكن صانعي السياسات من اتخاذ قرارات مستنيرة .
- **وتوصلت دراسة : (عباس ،٢٠٢١)** إلي مجموعة من النتائج أهمها ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي التربوي والتغلب علي المشكلات التي تواجهه حتي يلعب الدور المنوط به في إصلاح وتطوير النظم التعليمية حتي تتمكن من إعداد أفراد مؤهلين للتعامل مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ، ضرورة وضع سياسة واضحة للبحث التربوي.
- **كما توصلت دراسة : (البلوي ،٢٠٢٢)** إلي مجموعة من النتائج أهمها للبحث التربوي أهمية كبيرة من وجهة نظر المشرفيين التربويين ، يلعب البحث التربوي دوراً حيوياً وفعال في علاج المشكلات التربوية ، تسهم الأبحاث التربوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٠) **هناك دراسات تؤكد علي ضعف توظيف متخذو القرار لنتائج البحوث التربوية .**

- **حيث توصلت دراسة: (حنا ،١٩٩١)** إلي مجموعة من النتائج أهمها لا يعتمد متخذو القرار علي البحث التربوي عند حل المشكلات التعليمية وتطوير التعليم واصلاحه ، لا توجد قنوات اتصال فعاله بين الباحثين التربويين والمسئولين عن تطوير التعليم ، أن البحث يتم بطريقة ارتجالية دون تخطيط قومي أو اقليمي مما يفقده فعاليته في اصلاح التعليم وتطويره .

- **وتوصلت دراسة : (المقادمة ، ٢٠١٢)** إلي مجموعة من النتائج أهمها ساهم البحث العلمي في جامعات إسرائيل في تقدم إسرائيل العلمي والتكنولوجي، وجعل منها قوة اقتصادية وعسكرية، ساهم التقدم العلمي الذي سببه البحث العلمي التطبيقي في توفير الأمن السياسي لها فالبلد التي تمتلك القوة تمتلك الأمن ، لا توجد علاقة جيدة تربط بين الجامعات ومراكز البحث وصناع القرار في مناطق السلطة الفلسطينية .

٥) **هناك دراسات تؤكد على وجود بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق نتائج البحوث التربوية .**

- **حيث توصلت دراسة: (الاخناوي ،١٩٩٥)** إلي مجموعة من النتائج أهمها غياب سياسات وخطط البحث التربوي في مجال التعليم الفني حيث لا يوجد تخطيط لإجراء البحوث التربوية في مجال التعليم الفني سواء على المستوى الوطني أو المحلي ، اختيار موضوعات البحوث في مجال التعليم الفني يتم على المستوى الفردي ، قلة اسهام البحوث التربوية في حل مشكلات التعليم الفني ، قلة الاستفادة من نتائج البحوث التربوية وتطبيقها في مجال التعليم الفني .
- **وتوصلت دراسة : (احمد ، ٢٠٠٣)** إلي مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود خريطة بحثية تأخذ في الاعتبار مشكلات التعليم وتطويره والتغيرات المعاصرة ، وعدم مشاركة المؤسسات الخاصة في تمويل البحث التربوي ، صعوبة اللغة التي تصاغ بها تقارير البحوث مما يؤدي إلي عدم الاستفادة منها ، وقلة إيمان المجتمع بأهمية البحوث التربوية ، وازدياد الفجوة بين البحث التربوي وما يتطلبه المجتمع من معلومات وتقنيات .

ويمكن الإشارة إلى أهم ما توصل إليه البحث على النحو التالي:

أولا: من خلال العرض الفكري في محاور الدراسة النظرية ، يمكن استخلاص ما يلي:

٥) **البحث التربوي ورسم السياسة التعليمية وعملية صنع القرار.**

علي الرغم من تنامي الكتابات وكثرة المناقشات حول أزمة التعليم الصناعي ومشكلاته في الآونة الأخيرة ، الا أن العائد والمردود لم يزل محدوداً ، ذلك أن العائد الحقيقي في مسيرة الاصلاح والتطوير يشير إلي ثمة تراجعا وانحسارا تعكسه المؤشرات الكمية والنوعية ، يمكن ارجاعه الي أن المعالجات التي تضمنتها القرارات المطروحة لمشكلات هذا الواقع انما أملتها تصورات فردية جزئية أو تخصصية محدودة ، دون فهم متكامل لتضاريس وديناميات جسم التعليم .

ويلاحظ أن تفاقم الأزمة جاء متزامنا مع تعاقب المسؤولين على قمة النظام ، ومع كثـرة القرارات وقلة اتساقها مع السياسات التعليمية التي جاءت في إطارهـا، وقلـة معقوليتهـا التـي تستمدها من تصورات نظرية مقبولة، تجعلها أقرب إلي الاتساق مع جوهر الـسياسة التعليميـة وأبعد عن التضارب والتناقض والازدواجية السالبة وذلك في إطار حسم المسائل الخلافيـة بـين المركزية واللامركزية، بين الفردية والمشاركة ، وكذلك مدى مشروعية الاعتماد – في صنع هذا القرار– على البحث العلمي والتربوي .

. **السياسة التعليمية وصنع القرار :**

تتجه العملية التربوية بصفة عامة نحو تحقيق عدد من الأهداف التربوية العامة استقاء من فلسفه التربية ، ولكن لا يمكن أن نقف بهذه الأهداف عند هذا الحد من العمومية ، بل تحتاج الى نوع من الترتيب والتحديد والتسجيل ، لتكون بمثابة موجهات واضحة للنظام التعليمي والمؤسسات التعليمية بما يقتضي نوعا من الاختيار والتحديد من بين هذه الاهداف التربوية العامة ، ووصولا لما يسميه البعض بالأغراض التعليمية على أساس أنها أكثر تحديدا وعند هذا المستوى يكون مـا يسمى بالسياسة التعليمية.

وقد شملت تعريفات السياسة التعليمية منطلقين رئيسين يكمل كلا منهما الآخر وهما :

- **المنطلق الفلسفي لتعريف السياسة التعليمية :**

علي ضوء هذا المنطلق تعرف السياسة التعليمية بأنها " منهجية تربوية ، قيمية ، علمية ، قصد بها الاختيار لنمط الفكر التربوي المعلن عبر الوثائق الرسمية والأولوية التربوية اللازمـة لتطوير منظومة التعليم وممارساته .(نصر ، ٢٠٠١ : ٣٦) ومن ثم فالـسياسة التعليميـة تقـدم تصوراً لبرنامج العمل الذي يستخدم كمؤشر للقرارات الحالية والمستقبلية في النظام التعليمي مـن أجل تحسين التعليم وتوجهه نحو المستقبل .(مطاوع ، ٢٠٠٠ : ٨٧)

- **المنطلق الوظيفي لتعريف السياسة التعليمية :**

تعرف السياسة التعليمية وفق هذا المنطلق بأنها الطريقة التي يستخدمها المجتمع لترجمة الأهداف التي رسمها إلي واقع ملموس بما يتفق والأهداف العامـة التـي ينـشدها مـن التعلـيم (البهواشي ، ١٩٩٢ : ٤٢١) ، لذا فهي مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكـم نـشاطاً معيناً كالتعليم وتوجه حركته من خلال عملية اتخاذ القرارات . (عبدالموجود ، ١٩٩٢ : ١٥)

وعلي ضوء ما سبق يتضح أن السياسة التعليمية تمثل فكراً عاماً يوجه النظام التعليمـي ويعبر عن دور التربية بمؤسساتها للوصول لأفضل مستوي في المستقبل لكل قطاعات المجتمـع

بما يحقق أفضل حراك اجتماعي وأفضل تنمية بشرية ، لذا يجب الاهتمام بأن تكون قاعدة البنـــاء التي تنطلق منها أي سياسة تعليمية هي استشراف المستقبل والأخذ بعلومه والارتكاز علي أســس علمية منهجية وليست تنبؤات وافتراضات ، والسياسة التعليمية اذاً تعبر عن اختيــارات أساســية محددة تصاغ بواسطة أفراد وأجهزة متخصصة ، تكون بمثابة الإطار العام الذي يوجــه العمــل الإداري والفني بالنظام ، وعلي ضوئها يتم تقويم الانجازات .

ولا تقف الجهود التنظيمية عند حد رسم السياسة التعليمية ، بل هناك مراحــل أخــري لاحقة ، اذ تستلزم السياسة تحديد المسالك أو الاختيارات لتحقيق مجموعة مختارة من الأهــداف ، فيما يسمي بمرحلة الاستراتيجية ، وحيث تحويل السياسة الي مجموعة من القرارات المــشروطة بظروف الزمان والمكان .(عفيفي ، ١٩٩٠ : ٦٣)

وإذا كانت مرحلة الاستراتيجية تقوم علي تحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الوســيطة فإن هذه تتطلب مستوي آخر من التحديد – بحيث تكون ممكن التحقيق وقابلة للقيــاس ومجــددة بزمان ومكان معينين وفق عمليات وتكاليف معينة – ويكون ذلك علي مستوي التخطيط ، حيــث البرامج والمشروعات.

وعملية التخطيط بأبعادها الثلاثة من وضع للخطط وتنفيذها وتقويمها تتطلب اتخاذ بعض القرارات ، بذلك فإن عملية صنع واتخاذ القرارات عملية ملازمة للتخطيط ، **وهكذا يتبين لنا أن السياسة التعليمية تقوم علي تحقيق بعض الوظائف : أهمها ما يأتي :**(عساف والأغا ، ٢٠١١)

- تيسير عملية صنع القرار على المستويين الإداري ، والفني بتوفير المعايير الحاكمــة التــي تبين قيمة ووزن الحلول المقترحة لما يعرض من مشكلات .
- توفير نوع من الاتساق في القرارات التي تصدرها المستويات الإدارية المختلفة فيما يتعلــق بمكونات المنظومة التعليمية والمشكلات المتشابهة.
- تحديد الأسس والمعايير التي يتم على أسسها تقويم الخطط القائمة والمقترحة والتــي تبــين وزن وقيمة كال منها في مواجهة المشكلات التعليمية.
- توفير نوعا من الاستقرار والإحساس بالأمان لدى العاملين بحيث لا تتغير بتغير المــسئولين عن صانعها أو تنفيذها.
- توفير الوقت والجهد والمال على المستويات الإدارية والفنية .

وإذا كان على السياسة التعليمية أن تضطلع بمثل هذه الوظائف، **فلابد أن يتوافر بها**

بعض الخصائص والمقومات الأساسية التي تضمن لها الفعالية، ومن تلك الخصائص :

توجيهية وليست تفصيلية: فالسياسة التعليمية تركز على الأسس الثابتة الواضحة، التي تتيح للعاملين اتخاذ القرارات المناسبة لما يواجههم من مواقف ومشكلات، وفي الوقت نفسه تشكل الإطار الذي يوجه تلك القرارات المناسبة، لتحقيق الأهداف المنشودة. فهي تختلف عن الخطة، حيث أن الأخيرة تحدد بالتفصيل طريقة إنجاز الأهداف. في حين تصاغ السياسة على مستوى أكثر عمومية، مشيرة فقط إلى الأهداف والاتجاه الذي يراد توجيه التغيير نحوه .(نزيهة ، ٢٠١٧ : ٢٨)

- **ثابتة ومتطورة:** فهي ثابتة ومستقرة لا تتغير بتغير المسئولين، لكونها مقبولة من جانب أطراف العمل التعليمي، إضافة إلى ذلك فإن عنصر الزمن أمر ضروري لتحقيق الأهداف التعليمية التي تتعلق بالناشئين والشباب والكبار، الأمر الذي يتطلب الثبات والاستقرار، ولا يفهم من ذلك الجمود وعدم التطور، فهي يلزمها التطوير والتنمية وفق الظروف المتغيرة والمتجددة، وذلك لكي تتمكن السياسة التعليمية من التكيف والتوافق مع المتغيرات والمستجدات ، التي تحدث، خاصة في عصر الازدهار الثقافي والمكتشفات.
- **قابلة للتطبيق:** إن اختيار السياسة التعليمية يبنى على واقع المجتمع واحتياجاته، وإمكاناته المتاحة بشرية ومادية، ولذا فهي تنطلق من أهداف قابلة للتحقيق، وهذا يدل على مرونة السياسة التعليمية وتكيفها مع التغيرات التي قد تحدث للمجتمع والتعليم كما أن أهداف السياسة التعليمية قد سبق الاتفاق عليها من قبل أطراف العمل التعليمي وبالتالي فهي لن تتعرض للجدل والنقاش، مما ييسر تطبيق السياسة التعليمية. (عبدالمجيد ، ٢٠١٢ : ٧٥)
- **قابلة للتسجيل:** لا يكفي إعلان السياسة التعليمية وإذاعتها لكي تكون واضحة ومفهومة من قبل جميع العاملين، بل لابد أن تكون مسجلة في صورة مكتوبة لضمان الالتزام بها ومراجعتها والإضافة إليها.
- **متكاملة:** للسياسة التعليمية تكامل داخلي وآخر خارجي، فهي تتكامل مع السياسات الأخرى داخل الدولة، نتيجة لتكامل أهداف السياسة التعليمية مع أهداف سياسات الأنشطة الأخرى داخل الدولة ، فالتعليم نشاط اجتماعي ونجاح سياسته التعليمية يتطلب تكاملها مع السياسات الأخرى. كما أنها متكاملة فيما بينها، وذلك من خلال التكامل القائم بين أهداف مراحل التعليم المتعددة والمتنوعة، وذلك سعيا لتحقيق غاية التعليم وأهدافه العامة.(مطاوع ، ٢٠٠٢ : ١٨٠)

- **علمية:** تنبع علمية السياسة التعليمية من كونها اختيرت من بين عدة بدائل، وذلك الاختيار يعتمد على التفكير العلمي الذي يراعي ملائمتها لظروف المجتمع ومن ستطبق عليهم، من متعلمين ومعلمين لهم خصائصهم الفردية والاجتماعية، فهي ليست ارتجالية عفوية، أو اجتهادات شخصية، بل هي نتاج أبحاث ودراسات علمية في اختصاصها.
- **واقعية :** فالسياسة التعليمية تنبثق من واقع المجتمع وظروفه، أي أنها انعكاس للواقع الاجتماعي الذي توجد فيه، فلا تفرض من أعلى، بل تعكس البناء الاجتماعي الذي توجد داخله، وتكون صدى له .(لهلوب ، ٢٠١٢ : ٢٥)

تلك هي أبرز خصائص السياسة التعليمية والتي تمكنها من القيام بوظائفها المنوطة بها. ومما سبق يتبين لنا أن هناك نقاط التقاء بين كل من عمليتي رسم السياسة التعليمية وصنع القرار التعليمي ، وهو ما يشير الي توطيد العلاقة بين هاتين العملتين ، بما يقتضي القاء مزيد من الضوء علي عملية صنع القرار .

و تعد عملية صنع القرار عملية مهمة وأساسية في أي عمل إداري ، ومن ثم فقد نالت اهتمام الكثير من الخبراء في محاولة للتعرف علي العوامل والمتغيرات- سواء كانت هذه العوامل شخصية او اجتماعية او حضارية – والمواتية لاتخاذ القرار ، وبذلك ظهرت العديد من الكتابات التي تناولت هذا الشأن تحت مسمي صنع أو اتخاذ القرار ، باعتبارها عملية واحدة متداخلة .

وفي هذا السياق تتعدد مفاهيم اتخاذ القرار في صياغتها وإن اتفقت في مضمونها، حيث يعرف اتخاذ القرار بأنه "عملية رشيدة تتبلور في عمليات فرعية ثلاث، هي البحث والمفاضلة أو المقارنة بين البدائل والاختيار... أي أنه اختيار بديل معين من بين بدائل مختلفة للسلوك أو التصرف" ، ويعرف اتخاذ القرار أيضاً بأنه "عملية اختيار حل معين من بين حلين أو أكثر، من الحلول المتاحة في بيئة العمل" ، و في ضوء التعريفين السابقين يتضح أن عملية اتخاذ القرار:(القحطاني ، ٢٠١٦ : ١٥٠)

- عملية عقلية.
- عملية منظمة.
- تقوم على بنية معلوماتية ومعرفية.
- تسعى لحل مشكلة أو وضع تصور أو آلية عمل.
- تعتمد على الاختيار بين بدائل ممكنة.
- تأتي بعد صنع السياسة التعليمية.

ويرى أيضاً ستيف وليم أن عملية صنع القرار مرادف للعملية الإدارية برمتها فهي تبدأ بنشاط استخباري يهدف إلى تحسين الحاجة للقرار ويتبع ذلك نشاط تصميمي للبدائل المتاحة، ثم نشاط يهدف للوصول إلى اختيار سليم من بين هذه البدائل. (Williams , 2002 : 20 - 21)

وتجدر الإشارة الي أن هناك فرق بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار ؛ فعملية الصنع تقوم على البحث وجمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها وإعدادها بشكل متكامل، وهذه بطبيعة الحال تحتاج لجهود مشتركة تقوم بها جهات عدة في إطار المجتمع الواحد، ووفق متغيرات وضوابط خاصة بها.

في حين اتخاذ القرار فإنه يعني تبني ما تم الاتفاق عليه وإقراره في مرحلة صنع القرار، وبذلك فإن مرحلة الصنع تتوقف عند اتخاذ القرار، كذلك فالقرار قد يصدره فرد أو هيئة أو وزير، بينما صنع القرار يقوم على تعاضد جهود مشتركة، لذا فإنه يسهل في معظم الأحيان التعرف على متخذ القرار بينما تكون هناك صعوبة شديدة في معرفة صانع القرار.(موسي ، ٢٠٠٢ : ٤٦)

مما سبق يتبين لنا طبيعة العلاقة بين السياسة التعليمية وصنع القرار التربوي وكذلك تتضح أهمية البحث التربوي ، حيث يتم جمع أكبر كم من المعلومات التي تتصل بالمشكلة أو الظاهرة موضع القرار ، واختيار البدائل علمياً لانتقاء أفضلها .

. **البحث التربوي والسياسة التعليمية :**

يمكن تعرف البحث التربوي ، بأنه "استقصاء دقيق ، يهدف إلى وصف مشكلة موجودة بالميدان التربوي التعليمي؛ بهدف تحديدها وجمع المعلومات والبيانات المرتبطة بها وتحليلها؛ لاستخلاص نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها والخروج بقواعد وقوانين يمكن استخدامها في علاج هذه المشكلة أو المشكلات المشابهة عند حدوثها ".(العنيزي وآخرون ، ١٩٩٩ : ٤٩)

الي أن هناك أسئلة كثيرة أثيرت ومازالت تثار حول العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية ؟ وهل يمكن للبحث التربوي أن يسهم في عملية صنع القرار والسياسة التربوية ؟ وهل يمكن للبحث التربوي أن يحل مشكلات السياسة التعليمية ؟ ام أن هناك اختلافا بين طبيعة كل من البحث التربوي وصنع السياسة والقرار التربوي تجعل من غير المستحب ربط عملية البحث التربوي بعملية صنع السياسة التربوية ؟، كما أن هناك اجابات متعددة حاولت الرد علي هذه الأسئلة ، الا انه يمكن بصفة عامة تحديد اتجاهين أساسين لهذه العلاقة :

الاتجاه الأول: للبحث التربوي دور كبير في صنع السياسة التعليمية :

إن السياسة التعليمية التي تبنى على البحث والدراسة العلمية تكون أكثر ثباتاً واستقراراً من تلك السياسة التي تبنى على التصور والرأي الشخصي، مهما تكن درجة الحساسية لواضع هذا التصور، فاستقرار أي سياسة تعليمية يستند على أسس ودعائم مدروسة وتخطيط علمي سليم وركائز قوية مضبوطة ومقبولة وهذا لا يتأتى إلا إذا قامت على ركائز علمية ومنهج سليم .(علي ، ٢٠٠٦ : ١٠١)وبما أن للبحث التربوي دور جوهري في تطوير منظومة التعليم، يصبح إذاً من مهام البحث التربوي: توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات سواء كانت إحصائية أو مقارنة بحيث تساعد متخذ القرار على تبيان أفضل السبل التي تناسبه وتتفق مع طبيعة المجتمع وقيمه واتجاهاته وتواكب التطور العلمي في نفس الوقت، وبعبارة أخرى ترشد اتخاذ القرار التعليمي واقتراح البدائل المحتملة لتنفيذه مع وضع آليات التنفيذ وما قد يواجهها من معوقات .(عبدالقار ، ٢٠١٠: ٥٥٢)

وبذلك يكون البحث التربوي هو مصدر للمعلومات والبيانات التي لها أكبر الأثر في ترشيد مسار عملية صنع القرار وصنع السياسة. وحينئذ لابد أن يقوم الباحث التربوي بوظيفتين هامتين لتحقيق ذلك وهما: الوظيفة الأولى: توثيق الصلة بالموضوعات المطروحة واختيار الوقت المناسب لاتخاذ القرار ومدى ملاءمته مع الظروف التي ترسم فيها السياسة، والوظيفة الثانية: تقليل درجة المخاطرة الناتجة عن القرارات الارتجالية . (العطار ، ١٩٩٢ : ٢٦٦)

بيد أن هناك ما يسمى بالبحوث التربوية الموجهة للسياسة وهي بحوث التطبيق المباشر للقضايا الحالية في السياسة التعليمية وهي تتكون من محاولات منظمة لفهم مشكلات العملية التعليمية، ومن خلال الفهم الجيد يتم تحسين الفعالية، لذلك فالبحوث الموجه للسياسة تشمل جمع للبيانات القابلة للمقارنة والتي تمكن صناع السياسة والمهتمين من بناء قراراتهم على الدليل السليم وليس على التخمين. وتشمل أيضاً البحث عن حلول للمشكلات المتضمنة في تنفيذ قرارات السياسة، وتشمل بحوث تخطيطية لاختيار الأفكار الجديدة وبحوث تجريبية لمقارنة الطرق التعليمية البديلة، وكل هذا يكون هدفه المساعدة في عمل قرارات سياسية أفضل في المستقبل .(Saha , 1997 : 325)

ومن هذا المنطلق يمكن وصف البحث التربوي بأنه مدخل تكنيكي لصنع السياسة، وتعرف السياسة حينئذ هي أنها الصيغة العقلية لحل المشكلات، والتحكم المنظم القائم على المعلومات المحددة والنتائج المتبعة لذلك .(Unterhalter , 2003 : 86)

وصناع السياسة في هذه الحالة يتفقون مع الباحثين التربويين في ضرورة وجود مداخل بحثية جديدة تلمس بشكل مباشر المشكلات الناجمة عن الممارسة الفعلية للتعليم، مما يساعد في تحسين إنتاج المعلومات المناسبة لحل هذه المشكلات، وهو ما يمثل مساهمة فعالة للبحث في خدمة صناع السياسة.(The Design – Based Research Collective , 2005 : 3)

ومن ثم تعتبر الدراسات والبحوث والمعلومات الطريقة الصحيحة أثناء صنع السياسة التي تنير الطريق لمتخذ القرار لاتخاذ قرار صحيح وذلك بدلاً من الاعتماد على الحدس وعلى التخمين، خصوصاً في ظل مواقف تتسم بالغموض وعدم التأكد .(مطر ، ٢٠٠٧ : ٢٢٥)

فلا غرو " أن توظيف المعرفة والمعلومات البحثية في صنع السياسات يجعل السياسة أكثر مصداقية وأكثر تعبيراً عن الحاجات الفعلية وأكثر واقعية وارتباطاً بالظروف والإمكانات المؤسسية المادية والبشرية كما أنها تكون أكثر صدقاً في تعريفها للمشكلة ورسمها للحلول ومن ثم تجعل الممارسات أكثر جدوى وفعالية، لأن الأساس المعلوماتي يمثل بعداً هاماً في صناعة السياسات وإذا غاب هذا البعد انفصلت السياسة عن الحاضر والمستقبل معاً" .(عبدالموجود ، ٢٠٠٢ : ٢٧)

وهناك أمور عدة لتفعيل العلاقة بين البحث العلمي التربوي وصناعة السياسة التعليمية منها إدراك شكل التأثير الذي يمكن أن تحدثه البحوث العلمية التربوية في صنع السياسة التعليمية. فالبحوث التربوية يمكن أن تساهم بشكل مباشر بمساهمة فعالة في تشكيل السياسة التعليمية عن طريق: إصدار الأوامر من قبل الهيئات الحكومية المسئولة عن صنع السياسة بإعداد بحث أو تقرير حول قضية تربوية معينة ثم تتقبله أو تنتقد بعض توصياته. ويمكن أن تسهم بنحو غير مباشر بالاستعانة بنتائج البحوث التربوية للتدليل أو للتصديق على قضية أو رأي مثار، ليلقي هذا الرأي المطروح القبول أو التأييد .(طه ، ٢٠٠٧ : ٤٤)

وبذلك يتضح أن هذا الاتجاه يؤكد علي الارتباط بين البحث التربوي وبين رسم السياسات وصنع القرارات ، ومن هنا يتأكد أن للبحوث دوراً أساسياً في هذه العملية من وجهة النظر هذه .

وفي هذا الصدد يمكن القول أن البحوث التربوية لها دور لا يمكن تجاهله في صنع السياسات التعليمية واتخاذ القرار، وهذا يحتم على كل الأطراف التزام المصداقية والاحتكام إلى الضمير سواء كان ذلك من قبل الباحثين حيث تناولهم لموضوعات تخدم البيئة التعليمية بكامل جوانبها أو من ناحية لغة عرض البحوث ومناقشه ما توصلت إليه من نتائج ، ومن جهة صانعي السياسات فعليهم النظر فيما توصلت إليه الأبحاث ومحاولة تطبيقه بما يخدم

الواقع التربوي ويحل المشكلات القائمة، ومن جهة أ خري يمكنهم توجيه نظر الباحثين إلى المشكلات الفعلية للواقع التربوي دون محاولة إخفائها أو تضليل الباحثين عنها، أما من جهة الوسطاء التربويون فعليهم تقريب وجهات النظر بين الباحثين وصناع السياسات ومتخذي القرارات.(زكي ، ٢٠١٩ : ١٠٠)

ولكي تتحقق هذه العملية علي أكمل صورة فإنه يكون للمعلومات والمعرفة البحثية أكبر قدر في ترشيد مسار هذه العملية ، حيث تقوم البحوث بإشباع حاجتين أساسيتين ، هما:

- توثيق الصلة بالموضوعات المطروحة من جهة واختيار الوقت المناسب وتحديد وقت صنع القرار ومدي ملاءمته وتلاؤمه مع الظروف التي ترسم فيها السياسة ، وهذا يتطلب قدر كبير من المعرفة العلمية .(توفلر ، ١٩٩٠ : ٣٧٤)
- تقليل درجة المخاطرة الناتجة عن القرارات الارتجالية ، وهنا يكون لتوافر المعلومات البحثية الناتجة عن بحوث علمية منهجية دور كبير في عملية صنع القرار ورسم السياسات.

وفقا لما سبق يتضح أن للبحث التربوي تأثيرا علي صنع القرار ورسم السياسة التعليمية ، وهذا التفكير رغم وجاهته الا أنه يتسم بالبساطة ، وأنه تفكير خطي لا يراعي العديد من العوامل المتداخلة التي تعوق العلاقة المثالية كما يوضحها هذا التصور ، وهذا ما نحاول توضيحه في وجهة النظر الثانية.

<u>الاتجاه الثاني: ليس للبحث التربوي دور كبير في صنع السياسة التعليمية :</u>

كان الاتجاه السابق يؤكد على الارتباط التام او شبه التام بين نتائج البحث التربوي و عملية صنع القرارات ، انطلاقا من تمام الارتباط بين العمليتين وتأكيدا لوظائف العلم الاجتماعي باعتباره من أهم أدوات زياده الانتاج ، وزياده قدره الانسان على السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لصالحه ، (برنال ، ٢٠١٦ : ٢٣)وكانت هذه النظرة المتفائلة لأهمية البحث العلمي راجعة للنجاح الهائل الذي حققه نموذج البحث العلمي في العلوم الطبيعية والرياضيات ، ومادام الانسان جزء من الطبيعة فان ما ينطبق على الطبيعة ينطبق على الانسان ، وبذلك تصبح الظاهر الإنسانية ظاهرة طبيعية قابلة للقياس والتقييم و مشروطه بشروط الحتمية من سببية وموضوعيه واضطراب.

ثم زاد من التمسك بوجهة النظر هذه العديد من الشواهد التي أثمرها البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، فقد أثمر البحث في هذين المجالين العديد من المنجزات التي زادت من معرفتنا عن السلوك الإنساني ، والمؤسسات الاجتماعية وأنماط الثقافة تحت شروط واسعة التنوع

للتغيير او الاستقرار ، كما حدث تحسين وتطوير واضح لطرق جمع المعلومات وتحليلها تلك الطرق التي لا تؤدي فقط إلى الاكتشافات الجديدة ، ولكن أيضا تحسين لوظيفة تكنولوجيا المعلومات ، يضاف الى ما سبق التحسين المستمر للإجراءات التربوية والعلاجية ، وتحسين الأدوات والترتيبات التي تؤدي إلى تنمية وتطوير الأداء الإنساني ، والبيئة الإنسانية وإجراءات تقويم السياسات العامة .(Robert , 1991)

ونتيجة لهذه الشواهد ولمواجهة العديد من المشكلات التي صاحبت التوسع الهائل في نشر التعليم في الخمسينات والستينات من هذا القرن والتي تمثلت في اتساع الفجوة بين طموح المجتمعات في توفير فرص تعليمية لكل أبنائها بصورة متكافئة ، وتوفير فرص العمالة لكل الخريجين باعتبارهم وسيلة التنمية وغايتها ، وفي القدرة على التغلب على جيوب الفقر في المجتمعات النامية والمتقدمة ، واللحاق بركب البلدان المتقدمة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري و لمواجهة هذه المعضلات، وضعت عدة دول برامج طموحة للبحوث التربوية والتقويمية للمساهمة في إعادة النظر في صياغة سياساتها التربوية ، وانشئ وابتكر العديد من المؤسسات القومية للتعاون والتمويل للبحث التربوي ، والتقويم التربوي وأرسلت البعثات التربوية للتدريب على البحث العلمي التربوي ، و بذلت الجهود لتوفير مصادر كافية لتمويل البحوث التربوية كما زاد الاهتمام بالبحوث التربوية كما وكيفا ، بحيث أصبحت تهتم بمجالات ومناحي العملية التربوية بكافة جوانبها سواء النظامية أو غير النظامية او العرضية انطلاقاً من أن التدريب الجيد للباحثين التربويين وإتقانهم لمهارات البحث العلمي ، والتمويل اللازم لإجراء البحوث وتوفير مستلزمات البحوث التربوية المادية والبشرية ، والتوسع في مجالات البحث التربوي وتنويع أنشطة ، سيؤدي بالضرورة الى تحسين في الاستفادة من نتائج هذه البحوث سواء في صنع القرارات ورسم السياسات او في تنفيذ هذه القرارات والسياسات للتغلب على المشكلات التربوية. (العطار ، ١٩٩٢ : ٢٦٩)

ورغم الانجازات التي حققها البحث التربوي إلا أن هذه الإنجازات صوحبت بنزعة شكوكية ، كانت أهم مظاهرها المطالبة بدفع البحث التربوي نحو الوجهة العملية ، و دفعه لمحاولة الارتباط أكثر بالأسئلة التي يثيرها رجل السياسة وصانع القرار ، حيث أنه بعيد عن اهتمامات رجل السياسة ، وأنه لا يستطيع أن يقدم الحجج المطلوبة عند طلبه التمويل اللازم في الوقت الذي يناسب ينافسه مجالات أخرى.(Henry , 1991)

وكانت نتيجة هذه النزعة الشكوكية أن أثير العديد من التساؤلات حول مدي الاستفادة من البحث العلمي التربوي في مجال صنع القرار ورسم السياسة مثل هل البحث التربوي يولد معرفة مفيدة ؟ واذا كانت هناك فائدة كيف تنتقل هذه المعرفة من المنتج الي المستخدم ؟ .

من العرض السابق يتضح أن العلاقة بين البحث التربوي ورسم السياسة ليست بسيطة أو آحادية الجانب وإنما هي علاقة مركبة ومتشعبة وتحددها وتتحكم فيها العديد من العوامل ، ورغم هذا فإننا لا يمكن أن ننكر أهمية أن يكون للبحث العلمي بصفة عامة وللبحث التربوي بصفة خاصة اسهام واضح في صنع القرارات ورسم السياسات التربوية ، وفي نفس الوقت لايجب أن يخضع البحث التربوي لقهر أو قسر رجل السياسة تحقيقاً لأغراض شخصية ، أو تبريراً لوضع ما.

٠)معوقات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر:

يوجه اللوم في أغلب الأحيان لصانعي السياسة لأنهم لايستخدمون ما يقدمه لهم الباحثون، أو يوجه اللوم إلى الباحثين لأنهم يقدمون نتائج غير متصلة بالموضوع أو يبحثون في أشياء آخري لا تهم صانعي السياسة . ومعنى هذا أن العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية علاقة جدلية تبادلية معقدة، فكلا الطرفين لديه اهتمامات وتصورات ومصالح وجداول أعمال مختلفة بل ومتضاربة في كثير من الأحيان، وبالرغم من هذا التناقض فإن كلا الطرفين في حاجة للآخر، فالباحثين قد يحتاجون إلى صانعي السياسة لتمويل بحوثهم أحياناً ولكي ترى بحوثهم الواقع أحياناً آخري ، وعلى الجانب الآخر يحتاج صانعو السياسات إلى الباحثين لجعل سياستهم منطقية وشرعية ولتدعيمها إلى جانب أنهم ملتزمون أمام القوى السياسة .(الهنداوي وآخرون ، ٢٠١٤ : ١٥٦)

لكن على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه نتائج البحوث التربوية في صنع السياسات التعليمية وصنع القرار، فمشاهد الواقع ومستقرئ الكتابات التربوية، يلاحظ أن هناك فجوة بين نتائج البحوث وصنع السياسة التعليمية، فالبحوث التربوية في واد وصنع السياسة التعليمية في واد أخر ،(سعد ، ٢٠١١ : ٨٥)وكما أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية في صنع السياسة التعليمية ، يمكن تناول بعضها بشئ من التفصيل علي النحو التالي:

أ. معوقات مرتبطة بالبحث التربوي :

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث علي وجود معوقات تحول دون وجود علاقة إيجابية متبادلة بين البحث التربوي والتنمية في مصر ، بصورة تجعل من التعليم الجامعي في موقف غير قادر علي تحقيق وظيفة من أهم وظائفه وهي البحث العلمي التربوي ، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي :

١) **اضطراب مفهوم البحث التربوي :** ان أحد الاسباب الهامة التي جعلت البحث التربوي قليل الجدوى في تطوير الممارسات التربوية هو اضطراب وجهات النظر في مفهومه وبالتالي في غاياته وطرقه وتوظيف نتائجه ، وعلينا أن نستبدل هذا المفهوم بمفهوم أوسع ، مغزاه أن البحث التربوي يتسع لكثير من الأنشطة العلمية المنضبطة التي تؤدي إلي حسن فهمنا للمشكلات القائمة فعلا في مؤسسات التعليم ، وأن هذه الأنشطة يجب أن تفضي في النهاية إلي تحسين الممارسات التربوية في كافة مجالات العمل التربوي .(كريم الدين ، ١٩٨٧ : ١٦)

٢) **غياب سياسة علمية بحثية حقيقية غير خاضعة للتغيرات السياسية :** وفي نفس الوقت غياب سياسة واضحة للدراسات العليا والبحوث داخل الجامعة الواحدة ، وضعف التنسيق بين الكليات والأقسام المتناظرة والمدارس العلمية القائمة علي مستوي الجامعات وبينها وبين مراكز البحث العلمي الأخرى .(مسبل ، ١٩٩٧ : ٢٧٢)

٣) **غياب نظم الأولويات في البحث التربوي :** لئن كان هناك حاجة إلي جميع أنواع البحوث في المجالات المتعددة للتربية ، فإن درجة الالحاح في اجراء هذه البحوث تتوقف إلي حد كبير علي الأولويات والاحتياجات الوطنية والاجتماعية . كما أن تحديد هذه الأولويات يساعد علي توجيه وتخطيط الجهود علي المدي الطويل ويساعد علي استمرارية البحوث وتمكين العاملين في إطار البحث التربوي علي تعزيز وتعميق تخصصهم ، فتحديد الأولويات له انعكاسات ايجابية علي تخفيف حدة الصراع بين مصالح مختلف المستفيدين من نتائجها وذلك عن طريق اشراكهم في اختيار هذه الأولويات . (كريم الدين ، ١٩٨٧ : ١٨)

٤) **شيوع الفردية في إجراء البحوث :** مع النقص في تكوين الفرق البحثية المتكاملة والمتعاونة .

٥)**اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالمرحلة الجامعية الأولى** : وفى نفس الوقت إهمال مرحلة الدراسات العليا ، مما أدى إلى تركيز الامكانات الجامعية بالمرحلة الأولى دون الثانية. (مسبل ، ١٩٩٧ : ٢٧٢)

٦)**تجاهل الواقع ومتغيراته** ، ومن أمثلة القضايا المهملة في مجالات التربية وعلم النفس: الخصخصة وآليات السوق ، احتكار الملكية الفكرية(الجات) ، ترسيخ الديمقراطية والتحول من ديمقراطية التعبير إلى ديمقراطية التأثير، سيطرة التربح والخلاص الذاتي وتأثيرها على القيم وتكوين الاتجاهات وبنية الشخصية ، قضايا الفقر والفقراء . إننا في حاجة إلى اقتحام هذه القضايا وأمثالها فهي ليست خارج سياق العلم التربوي والنفسي .(عمار ، ١٩٩٦ : ١٨)

٧)**ضعف ارتباط البحوث بمشكلات المجتمع** : حيث ترى بعض الدراسات بأنه لا توجد ثمة صلة وطيدة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وهم الذين يقومون بالبحوث وبين الشركات الكبرى والمؤسسات التنموية الموجودة في المجتمع ، فالكثير من هذه البحوث ومنها البحوث التربوية قد ارتبطت بأمور أخرى غير السعي إلى حل مشكلة معينة أو تطوير عمل معين ، ومن هنا تكون البحوث ووسائلها ونتائجها محدودة في تأثيرها وأن معظمها لم يأخذ سبيله إلى حيز التطبيق .(رزق ، ٢٠٠٤ : ١٤٧)

٨)**انفصال السياسة التعليمية عن البحث التربوي** : إن العلاقة بين التربويين الجامعين وصانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار يجب أن تكون علاقة قوية وثيقة ، على أسس أن صنع السياسة التعليمية يجب أن تبنى على أسس علمية مستقاة من نتائج البحوث المتصلة بالموضوع ، كما أن البحث التربوي يحتاج إلى أن يكون متضمناً في السياسة التعليمية من أجل التدعيم والتمويل . ومع ذلك فإن واقع العلاقة الراهنة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية يكتنفها الكثير من الفواصل والعقبات التي تحول دون ترشيد القرار التربوي " فهناك فجوة قائمة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية في التربية بوجه خاص وفى مجال العلوم الاجتماعية بوجه عام" . وتكمن الإشكالية الجوهرية للعلاقة بين التربويين ومتخذي القرار ، في أن مجال كل منهما يتأسس على تقاليد تختلف إلى حد بعيد عن الآخر ، فمعظم التربويين أصحاب البحث التربوي الجامعي ليسوا متخذي القرار التربوي ، هذا بالإضافة إلى أن كليهما يختلف عن الآخر فيما يتعلق بتوافر المعلومات والوقت المتاح ، حيث نجد أن متخذ القرار التربوي هو صاحب السلطة الذى يفرض

أيديولوجية القوة وحتمية التنفيذ ، بينما التربوي حالياً لا يتمتع بأي سلطة رسمية تخول لـــه التحكم المباشر في صنع السياسة وإصدار القرار التربوي .(العنقري ، ١٩٩٨ : ٦٦)

- **عدم توافر المعلومات التربوية بصورة كاملة :** وفى حالة نقص المعلومات التربويـــة فـــإن صناع السياسة التربوية يضطرون للاعتماد على تجربتهم الشخصية أو انطباعاتهم الخاصة أو آراء الزملاء ووسائل الإعلام . والأهم من هذا كله ، قد تتوفر كميات من المعلومـــات أمام صناع السياسة ، ولكنهم لا يستطيعون الاستفادة منها كأساس لصناعة القـــرار نظـــراً لعدم فهمهم لمضمونها . وقد يرجع هذا لأنها غير مكتوبة بطريقـــة جيـــدة أو أن النتـــائج المعروضة متضاربة .
- **ضعف المرصود من الأموال للإنفاق على البحث العلمي التربـــوي :** إن البحـــث العلمـــي التربوي يتطلب القيام بدراسات ميدانية ، تحتاج إلى مخصصات مادية كافية ، وإن ما ينفق على البحث التربوي لا يعد هدراً بل استثمار ، يزيد من الدخل القومي أضعافاً مـــضاعفة ، إذا أحسن التصرف به ، فما لم يتوفر المال اللازم فإن أي تفكير في البحـــث التربـــوي لا طائل من ورائه .(مرسي ، ١٩٩١ : ١٣٤)
- **الوقت اللازم لإنجاز البحث التربوي طويل بدرجة كبيرة :** وذلك راجع إلي الخطوات التـــي يتم بها البحث التربوي من مسح للدراسات السابقة الي تحديد للمشكلة واســـتجلاء أبعادهـــا وصياغتها صياغة واضحة وتحديد أهم المتغيرات أو التفاعلات الداخلية والخارجية التـــي تحدد شبكة العلاقات للإشكالية ، ثم صياغة المصطلحات البحثيـــة ، وجمـــع المعلومـــات المفصلة والكثيفة والمتنوعة ، وتحليل هذه المعلومات باستخدام مداخل احـــصائية مناســـبة وتفسير النتائج ، كل هذه الخطوات تتطلب سنوات حتي يتم البحث وينشر أو جاهزا للنـــشر ، وحتي بعد نشر البحث تداول نتائجه ومحاولة تقويمها أو تحقيقها أو نقدها وتصحيحها من جانب باحثين آخرين فان هذا يتطلب فترة زمنية آخري . (العطار ، ١٩٩٢ : ٢٧١)
- **الأخطاء الكامنة في البحث التربوي :** يسير البحث التربوي بعدة خطوات ، ويقوم الباحـــث أو مساعدوه بجمع البيانات ، فالإنسان هو الباحث ، وهو مـــادة البحـــث ، ولـــذلك تتعـــدد مصادر الأخطاء في الخطوات المختلفة للبحث وربما تتراكم الأخطاء من مصادره المختلفة وتلحق أذى كبيراً بنتائج البحث .

ب. معوقات مرتبطة بعملية رسم السياسة وصنع القرار وبالقائمين بهذه العملية :

من ناحية أخري هناك عدة عوامل تخص عملية رسم السياسة وصنع القرار وأولئك الذين يقومون بهذه العملية تؤثر بدرجة أو بأخري علي عملية الاستفادة الكاملة أو عدم الاستفادة من نتائج البحث العلمي ولعل من أهم هذه العوامل ما يأتي :

١) أن السياسات تكون مقيدة في الغالب بالاعتبارات والقيود السياسية والاجتماعية والثقافية وهي عوامل متغيرة الأهمية ، واذا ما طبقت هذه الاعتبارات والقيود علي البحث التربوي سوف تحد من فعاليته كمصدر طويل الأجل للوضوح والفهم .

٢) حيوية وصحة الاستقصاءات والتفسيرات البحثية يتطلب التعمق في المعتقدات الراسخة عن الطبيعة الانسانية وعن العالم ، والبحث في أصول التعميمات والموروث من السمات ، ومعني الحياه ، والسيطرة علي كل ذلك جيدا ، وهو الأمر الذي لا يهتم به صانع القرار أو راسم السياسة ، وأحيانا يعتبره عقبة في طريق انجاز مهمته .

٣) القرارات السياسية العامة في كل المجالات ، وحتي تلك التي تتضمن مهتمين ومنخرطين في العملية العلمية ومدركين لاعتبارات البحث العلمي ، تلك القرارات تصنع من خلال عملية سياسية أكثر منها بواسطة الأحكام الفنية لعملية البحث العلمي .

٤) عملية صنع القرارات ورسم السياسات مشبعة بالاعتبارات التي لا تنتمي للاعتبارات الفنية والتقنية البحثية ، وانما علي اعتبارات أخري مثل قيم الأفراد والجماعات ، والمواقف الأيديولوجية لمتخذي القرارات ، والبعد بدرجة ما عن التحديد التام ، والتوازن بين الاعتبارات بعيدة المدي وقصيرة المدي وملاحظة التيارات المؤثرة مثل التعاون أو التنافي أو الصراع بالنسبة للاهتمامات . (العطار ، ١٩٩٢ : ٢٧٢)

٥) إن متخذي القرار والممارسين قد تعودوا على الاعتماد على خبرات العاملين في الميدان التربوي والاجتهادات الشخصية بدلاً من اعتمادهم على نتائج البحوث التربوية، فهم يديرون ظهورهم ويغمضون عيونهم عن رؤية نتائجها.

٦) عدم اهتمام متخذي القرار بالاشتراك في لقاءات علمية فنية مع القائمين بالبحث التربوي؛ حتي يساعدهم ذلك على تصور أبعاده والوقوف على طبيعة عملياته وإجراءاته.

٧) قد يركز متخذي القرار على نتائج البحث التربوي العاجلة لا الآجلة أو طويلة المدى. (مرسي ، ٢٠٠٣ : ٧٤)

٨) غياب المشاركة الفعالة بين صناع القرار وأصحاب المصلحة والمتأثرين بالسياسة التعليمية.

٠) مركزية السلطة في التخطيط وصنع القرار التربوي فقد تركزت في يد الوزير مما لا يسمح بتداول السلطة.

٠) تعتمد السياسة التعليمية في مصر على شخصية الوزير على الرغم أن النصوص القانونية تعطي كثيراً من المسئولين الإداريين سلطة المشاركة في صنع القرار.

٠) عدم استقرار السياسة التعليمية وتضارب قراراتها والتي هي في الغالب معبرة عن إرادة القيادة السياسية.(جايل ، ٢٠١٣ : ٦٧)

٠) تهميش دور المؤسسات التربوية من نقابة المعلمين والمجتمع المدني في صياغة السياسة التعليمية.

يتضح مما سبق عرضه وجود فجوة بين البحوث التربوية ومؤسساتها وبين صنع السياسة التعليمية والقائمين بها، علي الرغم من أن الأنسب لمجتمعنا المصري ألا يضيع نتاج البحث التربوي هدرا دون الاستفادة القصوي منه في عمليتي صنع القرار ورسم السياسة ، خاصة وأننا مجتمع نام يحاول أن يحقق التقدم والتنمية الاقتصادية والإجتماعية وفي سبيل تحقيق ذلك يتوسل بالتخطيط لتحقيق أقصي درجة ممكنه من الفعالية والكفاءة في تخصيص الموارد التي هي بطبيعتها نادرة لتحقيق أقصي نجاح ممكن للأهداف المرغوب تحقيقها ، وهو عملية عقلية تتطلب توفير معلومات هائلة من حيث الكم ، ودقيقة من حيث الكيف عن النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية في المجتمع ، وهنا يكون من الأهمية بمكان محاولة الاستفادة من نتائج البحث العلمي في عملية صنع القرارات ورسم السياسات ، دون أن يستغل هذا البحث ونتائجه لتدعيم اتجاهات ذاتية أو حزبية أو أيديولوجية تتنافي مع المقومات الصحيحة لعملية صنع القرار ورسم السياسة في سبيل تحقيق تنمية المجتمع وترقية ونماء الانسان.

وقد تبين من العرض النظري ما يلى :

- يساعد البحث التربوي من خلال ما يقدمه من مفاهيم ونماذج أساسية ونظريات معرفية صانعوا السياسة في تحديد المشكلات الحقيقية وتمييزها عن المشكلات المزيفة أو المصطنعة ويساعده بشكل أكبر في صياغة المشكلة ومن ثم إمكانية حلها بسهولة .
- يسهم البحث التربوي بما يقدمه من نتائج في تحديد القرار الصحيح أثناء عملية صنع السياسة وفي الوقت المناسب .

وانطلاقا من العرض السابق لزم إلقاء الضوء علي أهم آليات تحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي.

ثانياً : نتائج البحث :

من حيث التوصل إلى أهم الآليات التربوية المقترحة لتحقيق الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي تبين من واقع استجابات العينة أن هناك مجموعة من الآليات ، وقد قام الباحث بتصنيفها كالتالي : [1]

- **أهم آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي والتي تتعلق بالأمور التنظيمية والتشريعية :**

- وضع استراتيجية وطنية للبحث التربوي في مجال التعليم الصناعي تنبثق منها جميع الرؤي والسياسات التربوية .
- إنشاء مركز للبحوث التربوية في مجال التعليم الصناعي يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية ، ويكون بمثابة مرجعية لكل البحوث التربوية في هذا المجال المنفذة في الوزارة وخارجها .
- استحداث وظيفة مستشار للبحوث التربوية في مجال التعليم الصناعي ، يتبع الوزير مباشرة .
- تشكيل فرق عمل مركزية بالوزارة ولامركزية بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات تكون وظيفتها دراسة الأفكار والأولويات البحثية وذلك في ضوء حاجة العمل التربوي ، وحصر الجهود البحثية في مجال التعليم الصناعي ونتائجها مصحوبة بإجراءات توظيفها والاستفادة منها وتوصيلها إلي صانعي السياسة التربوية .
- وضع لائحة تحدد مدي الزام وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم الثانوي الصناعي بالنتائج التي توصل إليها البحث التربوي لضمان تفعيل تلك النتائج .

[1] – تم اختيار المرحلة الثانوية الصناعية لأنها المنوطة بإعداد القوي العاملة والعمالة الفنية المدربة ، فقد تم تطبيق استبيان علي اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية ومعلمي وموجهي ومديري المرحلة الثانوية الصناعية بهدف التعرف علي آليات الاستفادة من نتائج البحث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي .

➢ **أهم آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي والتي تتعلق بتحقيق العلاقة الفاعلة بين البحث التربوي واجهـزة رسـم سياسة التعليم الثانوي الصناعي :**

- تفعيل ثقافة التطوير المبني علي نتائج البحث التربوي في مجال التعليم الصناعي لدي أجهزة رسم سياسته وتنفيذها .
- تمثيل الباحثين التربويين في مجال التعليم الصناعي فـي أجهـزة رسـم الـسياسات التربوية وتنفيذها .
- تدعيم أجهزة رسم السياسات التربوي في مجال التعليم الصناعي بالعناصر البـشرية المؤهلة والقادرة علي الاستفادة من نتائج البحوث التربوية وتوصياتها .
- تسهيل اجراءات التواصل بين الباحثين التربويين وصانعي سياسة التعلـيم الثـانوي الصناعي .
- تقليل المركزية وتوزيع الأدوار ، لتوفير وقت القائمين علي رسـم سياسـة التعلـيم الصناعي لدراسة نتائج البحوث التربوية ، ووضع الرؤي حول كيفية الاستفادة منها .

➢ **أهم آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي والتي تتعلق بنطاق البحوث التربوي في مجال التعليم الثانوي الـصناعي ومنهجيتها:**

- إجراء البحوث التربوية وفق مختلف المناهج البحثية ، وعدم الاقتصار علـي مـنهج دون آخر .
- اختيار مشكلات البحث التربوي في مجال التعليم الصناعي بناء علـي الاحتياجـات الفعلية .
- حصر القضايا البحثية التربوية في مجال التعليم الصناعي التي تتطلب مناهج بحثيـة غير مفعلة ، واقتراحها للباحثين التربويين للقيام بها .
- الحرص علي أن تكون نتائج البحوث التربوية في مجال التعليم الصناعي وتوصياتها واقعية وقابلة للتطبيق .
- زيادة الوعي بأهمية العينة المختـارة والأدوات المختـارة ، والتوجـه نحـو أدوات التطبيق العملية لضمان الاستجابة للأدوات البحثية بمصداقية وموضوعية .

➢ **أهم آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي والتي تتعلق بالعناصر البشرية في البحث التربوي :**

- اعتماد أسس واضحة ودقيقة لاختيار الباحثين التربويين في مجال التعليم الصناعي بعيداً عن المجاملات .
- إعداد خطة تنمية مهنية متكاملة للباحثين التربويين في مجال التعليم الصناعي تتضمن برامج تدريبية متخصصة .
- بناء قاعدة بيانات دقيقة ومتجددة للباحثين التربويين في مجال التعليم الصناعي .
- تقديم التسهيلات البحثية اللازمة للباحثين التربويين في مجال التعليم الصناعي (كالاشتراك المجاني في الدوريات العلمية ، طباعة بحوثهم ونشرها).
- تطوير استراتيجية متكاملة لبناء القدرات البشرية المتخصصة في مجال البحوث التربوية في قضايا التعليم الصناعي ، تتضمن فرص أكبر لمواصلة دراساتهم العليا .

➢ **أهم آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي والتي تتعلق بالنشر والمعلومات في مجال البحث التربوي :**

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للباحثين بشفافية وبصورة بعيدة عن الروتين ،من أجل دراسة الحالات بواقعية .
- بناء قاعدة بيانات بوزارة التربية والتعليم تتضمن النص الكامل للبحوث التربوية في مجال التعليم الصناعي أو ملخصاتها .
- بناء قاعدة بيانات بالقضايا التي تحتاج الوزارة إلي دراستها ومعالجتها ، وجعلها متاحة لأي باحث يرغب في الاستفادة منها .
- عقد المؤتمرات والندوات التي تهدف عرض نتائج البحوث التربوية وتوصياتها .

➢ **أهم آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوي في مجال التعليم الصناعي والتي تتعلق بربط البحث التربوي بالمجالات الأساسية للعملية التعليمية (المنهج – المعلم – الطالب) :**

- إصدار دليل علمي حول مناهج البحث التربوي وآلياته وما يتعلق بها ليكون معيناً للمعلمين عند قيامهم بإجراء بحوث تتعلق بالمشكلات التربوية التي تواجههم .
- إعطاء نتائج البحوث التربوية فرصة التطبيق في مدارس تجريبية مع متابعة ما تحققه توصياتها من تطوير ينعكس علي ممارسات وسلوك المنتميين لتلك المدارس .

- التركيز علي البحوث التقويمية للوسائل والاساليب والمهارات والسلوكيات التي تهدف العملية التعليمية إلي تحقيقها في الطالب والمناهج والمعلم .
- توفير التجهيزات المعلقة بتوظيف وتبني نتائج البحوث التربوية داخل الغرفة الصفية .
- جعل المراجع والمصادر والكتب التي تعين المعلمين علي اجراء البحوث في متناول أيديهم ، وتعزيز أدوار المكتبات المتوفرة .
- تمكين الباحثين التربويين في مجال التعليم الثانوي الصناعي من الاطلاع علي التقارير والتوصيات والنتائج التي تخرج بها الاختبارات والزيارات واللقاءات الوطنية والدولية .

➢ **أهم آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث التربوي في اعداد سياسات تطوير التعليم الصناعي والتي تتعلق بالمتطلبات المالية وتمويل البحث :**

- إنشاء صندوق لدعم البحث التربوي في مجال التعليم الصناعي تحت إشراف كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي يشارك فيه المؤسسات المجتمعية ورجال الأعمال .
- تبنى نظام حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة في مجال التعليم الصناعي .
- تخصيص بند في الموازنة العامة للوزارة يعني بالبحث التربوي في مجال التعليم الصناعي .
- وضع معايير واضحة ودقيقة يتم علي ضوئها تمويل البحوث التربوية في مجال التعليم الصناعي .
- تطوير برامج – لتكريم الباحثين في مجال التعليم الثانوي الصناعي وتشجيعهم – تتضمن تخصيص مكافآت مالية مغرية لكل من يقدم بحثاً مميزاً .

موضوعات مقترحة للبحث والدراسة:

١) دراسة وصفية تقويمية للبحث التربوي في مجال التعليم الثانوي الصناعي بالأقسام التربوية بكليات التربية .

٢) دراسة التراكم المعرفي / الإضافات العلمية في دراسات مجال التعليم الثانوي الصناعي بكليات التربية في مصر .

٣) دراسة المعايير العلمية والتنشئة العلمية للباحث التربوي في مجال التعليم الثانوي الصناعي في ضوء خبرات بعض الدول.

٤) دراسة عن دور البحث التربوي في تحقيق جودة التعليم الثانوي الصناعي في ضوء تغيرات العصر.

مراجع البحث

١) احمد ، صبري خالد عثمان (٢٠٠٣) : اهم مشكلات البحث التربوي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة (رسالة دكتوراه ، كلية التربية بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي).

٢) الاخناوي ، محمد السيد (١٩٩٤) : " التوصيات التربوية للمؤتمرات العلمية في مجال التعليم الصناعي – دراسة استطلاعية " ، **من بحوث المؤتمر السنوي الحادي عشر لقسم أصول التربية " الخطاب التربوي في مصر"** ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، في الفترة من ٢٧ –٢٨ ديسمبر .

٣) ـــــــــــــــــ (١٩٩٥) : "بعض مشكلات البحث التربوي في مجال التعليم الفني " ، **من بحوث المؤتمر السنوي الثاني عشر لقسم أصول التربية "التربويون في مصر – الانجازات ، العقبات ، الطموحات "** ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، في الفترة من ٢٤ –٢٥ ديسمبر .

٤) بر نال (٢٠١٦) : **رسالة العلم الاجتماعية**، ترجمة ابراهيم حلمي عبدالرحمن (القاهرة : المركز القومي للترجمة)

٥) البلوي ، فهد عليان (٢٠٢٢) : أهمية البحث التربوي وتحدياته من وجهة نظر المشرفين التربويين ، **مجلة العلوم التربوية والنفسية** ، المركز القومي للبحوث غزة ، المجلد ٦ ، العدد ١٥ ، مارس.

٦) البهواشي ، السيد عبدالعزيز (١٩٩٢): السياسة التعليمية وتكافؤ الفرص دراسة مقارنة بين مصر واليابان ، **المؤتمر الثاني عشر – السياسات التعليمية في الوطن العربي** ، رابطة التربية الحديثة وجامعة المنصورة – كلية التربية .

٧) توفلر ، ألفين (١٩٩٠) : **صدمة المستقبل " المتغيرات في عالم الغد "** : ترجمة محمد علي ناصف (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط ٢) .

٨) جايل ، عفاف محمد (٢٠١٣) : دور النظم السياسي ة في صياغة السياسة التعليمية في مصر " دراسة تحليلية" ، **المجلة التربوية**، مصر، العدد ٣٤ .

٩) حنا ، تودري مرقص (١٩٩١) : فعالية البحوث التربوية في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير التعليم ، **من بحوث المؤتمر السنوي الثامن لقسم أصول التربية بعنوان " الأداء الجامعي في كليات التربية – الواقع الطموح "** ، كلية التربية ، جامعة المنصورة .

١٠) رزق ، حنان عبد الحليم (٢٠٠٤) : واقع ومعوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة "دراسة ميدانية " ، **مجلة كلية التربية بالمنصورة** ، جامعة المنصورة ، العدد ٥٥ ،الجزء الأول ، مايو.

١١) زكي ، إيلين معوض (٢٠١٩) : توظيف نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر" تصور مقترح " ، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية** ، كلية التربية ، العدد١٣، المجلد ٤.

١٢) سعد ، السيدة محمود إبراهيم (٢٠١١) : **المخطط التعليمي دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية** (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية).

١٣)الشرع ، إبراهيم الشرع و الزغبي ، طلال (٢٠١١): مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية ، **مجلة دراسات** ، العلوم التربوية ، المجّلد ٣٨ ، ملحق٤.

١٤)الضويان ، محمد بن عبدالله و الزهراني ، علي بن مزهر و الغنام ، عبدالرحمن بن عبدالله (٢٠٠٠) : أولويات البحث التربوي ، **مجلة التوثيق التربوي بالسعودية** ، العدد ٤٣.

١٥) طه ، مجدي صلاح (٢٠٠٧) : **البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين**(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر) .

١٦)عباس ، محمود السيد (٢٠٢١) : مشكلات البحث التربوي في مصر وسبل مواجهتها في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ، **مجلة سوهاج لشباب الباحثين**، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، العدد الأول ، مارس .

١٧) عبدالقادر ، أسماء عبدالسلام (٢٠١٠) : دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية ، **مجلة عالم التربية** ، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، مايو .

١٨) عبدالمجيد ،عبد الحميد بن (٢٠١٢): **نظام التعليم وسياسته** (القاهرة : ايتراك للطباعة والنشر).

١٩) عبدالموجود ، محمد عزت (١٩٩٢) : حدود القدرة والاحباط في سياسات التعليم الابتـدائي في الدول النامية ، **ندوة نحو تربية أفضل لتلميذ المرحلة الابتدائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج** ، جامعة قطر ، كلية التربية ، ابريل .

٢٠) ـــــــــــــــــــــ (٢٠٠٢) : الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية "الأسباب – التداعيات – الحلول "، **مجلة البحث التربوي** ، السنة الأولى، المجلـد الأول، العدد الأول، القاهرة : المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يناير .

٢١) عساف ، محمود عبد المجيد والأغا، صهيب كمال (٢٠١١) : رؤية مقترحة للتجسير بـين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية الفلسطينية " دعوة للخـروج عـن المـألوف " ، **مؤتمر " البحث العلمي مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه"** ، الجامعة الإسلامية بغزة ، مايو.

٢٢) العطار ، سلامة صابر (١٩٩٢) : البحث التربوي وعملية صنع القرار ورسـم الـسياسة التعليمية في ج . م . ع (دراسة تحليلية نقدية) : **مؤتمر السياسات التعليمية فـي الـوطن العربي**، رابطة التربية الحديثة وكلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الأول، يوليو .

٢٣) عفيفي ، محمد الهادي(١٩٩٠): **في أصول التربية " الأصول الفلسفية "** (القاهرة : مكتبـة الأنجلو المصرية) .

٢٤) علي ، كمال محمد (٢٠٠٦) : دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فـي تطـوير مرحلة التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية "دراسة تقويمية"(رسالة ماجـستير غيـر منشورة: جامعة القاهرة ، معهد الدراسات التربوية)

٢٥) عمار ، حامد (١٩٩٦) : "مهمات البحث العلمي وأخلاقياته" ، **المجلة المصرية للدراسـات النفسية** ، تصدرها الجمعية المصرية للدراسات النفسية ، المجلد الـسادس ، العـدد ١٥ ، يوليو .

٢٦) العنقري ، سليمان بن عبد الرحمن (١٩٩٨) : "نتـائج وتوصـيات البحـوث الاجتماعيـة والتربوية ومردودها الإجرائي في مجالاتها التطبيقية"(رسالة دكتـوراه غيـر منـشورة : جامعة الأزهر ، كلية التربية) .

٢٧) العنيـزي ، يوسـف وآخـرون (١٩٩٩) : **منـاهج البحـث التربـوي بـين النظريـة والتطبيق**(الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع) .

٢٨) القحطاني ، على فهران محمد (٢٠١٦) : ملامح صنع القرار التعليمـي بـوزارة التعلـيم بالمملكة العربية السعودية ، **مجلة القراءة والمعرفة** ، جامعة عين شمس ، كلية التربيـة ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، نوفمبر .

٢٩) كريم الدين ، عبدالله (١٩٨٧): البحث التربوي في الوطن العربي " الواقع والمشكلات " ، **المجلة العربية للبحوث التربوية** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المجلد ٧ ، العدد١ ، يناير .

٣٠) لهلوب ، ناريمان يونس (٢٠١٢) : **السياسات التربوية العربية** (عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع).

٣١) مرسي ، محمد عبد العليم (١٩٩١) : **البحث العلمي عند المسلمين بين ميسرات الماضي ومعوقات الحاضر** (الرياض – المملكة العربية السعودية : دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع) .

٣٢) مرسي ، محمد منير (٢٠٠٣) : **البحث التربوي وكيف نفهمه؟** (القاهرة : عالم الكتب).

٣٣) مسبل ، محمود عطا محمد (١٩٩٧) : " العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر" في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية" ، **مجلة كلية التربية بالزقازيق** ، جامعة الزقازيق ، العدد ٢٨ ، يناير .

٣٤) مطاوع ، إبراهيم عصمت (٢٠٠٢) : **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي** (القاهرة : دار الفكر العربي).

٣٥) ـــــــــــــــــــ (٢٠٠٠) : السياسات التعليمية في إطار الإصلاح الاقتصادي ، **مجلة التربية المعاصرة** ، ع ٥٦ ، ديسمبر ٢٠٠٠.

٣٦) مطر ، سيف الإسلام علي (٢٠٠٧) : توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات الإصلاحية، **مؤتمر توجيه بحوث الجامعات الإسلامية لخدمة قضايا الأمة**، كلية التربية، جامعة الأزهر، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، الجزء الأول، ١٨ – ١٩ فبراير .

٣٧) المقادمة ، يسرى محمد حنفي (٢٠١٢) : البحث العلمي في جامعات فلسطين : رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الإسرائيلية (رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة) .

٣٨) موسي ، محمد أحمد (٢٠٠٢): **التربية وقضايا المجتمع** (العين: دار الكتاب الجامعي) .

٣٩) نزيهة ، عمران (٢٠٠٢): دور إصلاح سياسة " ل .م .د " LMD في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٤ –٢٠١٦ (رسالة دكتوراه : جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية).

٤٠) نصر ، أماني محمد محمد حسن (٢٠٠١) : جماعات المصالح والسياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة " دراسة مقارنة " (رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية التربية).

٠) الهنداوي ، ياسر فتحي وآخرون (٢٠١٤) : آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة** ، المجلد ٣ ، العدد١١.

٠) يوسف ، عبدالتواب سيد عيسي (٢٠١٥) : رؤية مستقبلية للبحث العلمي التربوي في التعليم العالي في ضوء ثورة ٢٥ يناير في مصر(رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة) .

0) Henry , M. Levin (1991) : Why Isn't Education Research More useful? , In , Don, S . Anderson . & Bruce , J . Biddle, **Knowledge for policy , Improving Education Through Research** , London , The folmer press .

0) Robert , McCormick , Et al (1991) : The National Interest In the Support of Basic Research , In , Don , s .Anderson . & Bruce , J . Biddle, **Knowledge for policy , Improving Education Through Research**, London, The folmer press.

0) Saha , Lawrence (1997) : **International Encyclopedia of the Sociology of Education Oxford**, Pergamon .

0) The Design – Based Research Collective (2005) : An Emerging Paradigm for Educational Research Association, Jan – Feb, **Educational Researcher** ,Vol. 132 , No. 1.

0) Treadway , Christopher (2015) : " Policymakers' Perceptions on the Application of Research Evidence in the Policymaking Process within West Virginia's Higher Education System , Doctor dissertation , Graduate College , Marshall University.

0) UNTERHALTER , ELAINE (2003) . et al : A Fragile Dialogue : Research and Primary Education Policy Formation in Bangladesh, 1971 – 2001, **Comparative Education**, Vol., 33, No. 1.

0) Williams , Steve (2002): Making better Business Decision ; Understanding and Improving Critical Thinking and Problem Solving Skills, **New Delhi: Sage Publications**, Inc.